E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL5.SDGS/2021/WG.1/Report
9 November 2021
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة العمل الإقليمية الخامسة
حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية
اجتماع افتراضي، 20-21 تشرين الأول/أكتوبر 2021

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ورشة العمل الإقليمية الخامسة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، وذلك بشكل افتراضي يومَي 20 و21 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

استكمالاً للنهج المتّبع في ورشات العمل السابقة، هدفت الورشة إلى تعزيز الحوار والتعلُّم من الأقران لتحسين إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في البلدان العربية. وأتاحت الورشة مساحة لمشاركة تجارب البلدان العربية التي قدّمت استعراضاتها في عام 2021 وفرصة للاطلاع على العملية التحضيرية للبلدان التي تُعِدّ لتقديم استعراضاتها في عام 2022. وتناولت الورشة ثلاثة مواضيع هي: (أ) تحسين بيانات أهداف التنمية المستدامة، (ب) اعتماد آليات وأدوات التقييم لرفع فعالية الاستعراضات الوطنية الطوعية، (ج) دور الأجهزة العليا للرقابة في عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- مخرجات ورشة العمل	3	3
ثانياً- ملخص عن الجلسات	41-4	4
ألف- الجلسة الأولى: مراجعة مفصّلة للاستعراضات الوطنية الطوعية العربية لعام 2021: التحديات والدروس المستفادة	11-4	4
باء- الجلسة الثانية: استعدادات الدول العربية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022: المحتوى والعملية	19-12	6
جيم- الجلسة الثالثة: تحسين بيانات أهداف التنمية المستدامة	26-20	8
دال- الجلسة الرابعة: من أجل استعراضات وطنية طوعية أكثر فعالية: التقييم كمكمّل للرصد	33-27	9
هاء- الجلسة الخامسة: تعزيز المساءلة: الأجهزة العليا للرقابة ودورها في عملية الاستعراض الوطني الطوعي	41-34	11
ثالثاً- تنظيم الأعمال	46-42	13
ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها	42	13
باء- الافتتاح	43	13
جيم- المشاركون	44	14
دال- جدول الأعمال	45	14
هاء- الوثائق	46	14
المرفق- قائمة المشاركين		15

مقدمـة

1- تنظّم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجامعة الدول العربية منذ عام 2019 ورشات عمل إقليمية دورية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية[1] بهدف توفير مساحة للحوار وتبادل المعرفة والتعلّم من الأقران، وذلك بناءً لطلب دولها الأعضاء[2].

2- ونُظّمت ورشة العمل الخامسة بشكل افتراضي يومي 20 و21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وتشاركت فيها البلدان العربية التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية في عام 2021 تجاربها وعرضت البلدان التي تعُدّ لتقديم استعراضاتها في عام 2022 عملياتها التحضيرية. وتناولت الورشة ثلاثة مواضيع هي: (أ) تحسين بيانات أهداف التنمية المستدامة و(ب) اعتماد آليات وأدوات التقييم لرفع فعالية الاستعراضات الوطنية الطوعية و(ج) دور الأجهزة العليا للرقابة في عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي.

أولاً- مخرجات ورشة العمل

3- تضمّنت ورشة العمل خمس جلسات رئيسية سبقتها جلسة افتتاحية مهّدت لأعمال الورشة وعرَّفت المشاركين بأهدافها والنتائج المتوقعة منها، كما أعطت لمحة عن نتائج المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة لعام 2021. وتلت الجلسات الرئيسية جلسة ختامية عُرضت فيها خلاصة المناقشات والنتائج التي توصَّلت إليها الورشة، وفيما يلي أهمها:

(أ) يبرز العمل على المستوى المحلي والتعاون مع المحافظات أو البلديات في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي كممارسة جيدة وواعدة لرصد العمل التنموي محلياً ودعم عملية الاستعراض الوطني ووضع خطط محلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف ذات الأولوية على الصعيد المحلي. ويتيح الرصد على المستوى المحلي المجال لمقاربات الحد من اللامساواة ضمن القُطر الواحد، كما يعزز العمل التنموي من القاعدة إلى القمة. وقد انتهج عدد من الدول العربية مقاربات مبتكرة في هذا المضمار من المهم مشاركتها مع باقي الدول العربية للاستفادة منها؛

(ب) تستمرّ الدول العربية في توسيع دائرة مشاركة أصحاب المصلحة في عملية إعداد الاستعراض. ويمكن الاستفادة من بعض التجارب المبتكرة للبلدان في إشراك ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمان والحكومات المحلية وأجهزة الرقابة الوطنية والأطفال والشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة. كما يمكن الاستفادة من الأدوات الإلكترونية وغير الإلكترونية التي استُخدمت لهذا الغرض؛

(ج) نظراً لأهمية البيانات في قياس التقدم وتقييم مساره ووضع سياسات مستندة على الأدلة، يجدر النظر في تجارب البلدان التي بدأت باعتماد منهجيات لتوفير البيانات من مصادر جديدة. والدول العربية مدعوة لتطوير مؤشرات وطنية للرصد والتقييم تكون مكمّلة لإطار المؤشرات الدولي ولتسهيل تشارك البيانات ونشرها من خلال تحديث قوائم نقاط الاتصال وتعزيز التنسيق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي مع جميع الجهات المعنية بجمع البيانات ونشرها بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة القيّمة على أهداف التنمية المستدامة؛

---

(1) لمزيد من المعلومات بخصوص ورشات العمل الإقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية التي نُظّمت إلى الآن، يمكن مراجعة الموقع التالي: https://www.unescwa.org/2030-vrn.

(2) الاجتماع السادس للجنة التنفيذية للإسكوا (مراكش، 15-16 حزيران/يونيو 2019)، https://www.unescwa.org/events/executive-committee-6th-meeting.

(د) تبذل الدول العربية جهوداً شجاعة لتقديم قراءة نقدية لوضعها التنموي ضمن الاستعراض الوطني الطوعي بالاستناد إلى البيانات. وقد دُعيت لتكثيف الجهود في التقييم المنهجي الذي يربط بين برامج التنمية المستدامة وأداء المؤسسات والأجهزة واستخدام الموارد وصولاً إلى النتائج والآثار المرجوة؛

(ه) يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تؤدي دوراً مسانداً كشريك استراتيجي في عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي ومتابعة تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية وإرساء ثقافة المساءلة والتقييم. ولا بد من الربط بين كافة مكونات أنظمة الرصد والتقييم الوطنية لضمان الاتساق فيما بينها وتعظيم الاستفادة منها؛

(و) تشهد المنطقة العربية تطوراً ملموساً في الجهود الرامية إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها في المسوح والاستقصاءات القائمة أو المقرّرة، كما في عمليات مراجعة الخطط الوطنية أو إعداد خطط وطنية جديدة، ما يشكلّ فرصة جدية لتحسين محتوى الاستعراضات الوطنية الطوعية.

ثانياً- ملخص عن الجلسات

ألف- الجلسة الأولى: مراجعة مفصّلة للاستعراضات الوطنية الطوعية العربية لعام 2021: التحديات والدروس المستفادة

4- تناولت الجلسة الأولى تجارب البلدان التي قدمت استعراضاً وطنياً طوعياً في عام 2021 حيث ركزت العروض على المقاربة العامة المعتمَدة، والتحديات الجديدة بالمقارنة مع التجارب السابقة وكيف تم التعامل معها، كما عرضت أبرز النتائج التي خلُص إليها الاستعراض والتي ستتمّ متابعتها مستقبلاً.

5- عرض السيد بلقاسم عياد، رئيس هيئة التنمية القطاعية والجهوية في وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار في تونس، التجربة التونسية في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2021. وبيّن أن العملية تضمنت إعادة النظر في الأولويات، واستحداث منصة للتشاور حول أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء قاعدة بيانات إحصائية، **وتعزيز التشاور** مع المجتمع المدني وممثلي الشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء صاحبات الأعمال وأعضاء مجلس نواب الشعب وبرلمان الطفل ورؤساء البلديات. وشرح أن التحديات الناشئة ترتبط بآثار جائحة كوفيد-19 على مكاسب التنمية المستدامة، وبالبيانات المحدثة والمفصلة، وبتوطين الأهداف على المستوى المحلي. ومن أبرز الآفاق التي بيّنها استعراض عام 2021 التحضير للتعداد العام لعام 2024 الذي سيأخذ بالاعتبار بعض مؤشرات خطة عام 2030، والعمل على بلورة توجهات الاستراتيجية العشرية المقبلة مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة.

6- عرضت السيدة مهى الراوي، المديرة العامة لإدارة التنمية البشرية في وزارة التخطيط العراقية، تجربة العراق في إعداد الاستعراض الوطني الثاني لعام 2021. وأشارت إلى أن الاستعراض الثاني اعتمد على الرصد على المستويين الوطني والمحلي في حين أن الاستعراض الأول لعام 2019 أُجري على المستوى الوطني فقط. وشرحت أن هذه العملية أسهمت في تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي واللامركزية الإدارية وآفاق الانتقال إلى اللامركزية المالية. وأوضحت أن **الاستعراض تناول أداء المحافظات من خلال دليلين للقياس**، يهدف الأول إلى قياس الإنجاز التنموي والثاني إلى قياس مستوى المثابرة التنموية. وارتبطت أبرز التحديات بالبيانات وتوفرها وإشراك أصحاب المصلحة، وقد تمت معالجتها من خلال إنشاء مجموعات نقاش، وكذلك بجائحة كوفيد-19 التي أثرت على مسار التشاور وقد تمّ التعامل معها باستخدام المنصات الإلكترونية. ونوهت بأبرز نتائج الاستعراض التي تضمنت الإضاءة على أداء المحافظات وحفز التنافس الإيجابي بينها، والتمهيد لرسم

الخطط المحلية، والتركيز على دور الشباب في التغيير وصنع السياسات، وأهمية التعاون الدولي خاصة في مواجهة الجائحة، والتأكيد على مبدأ المسؤولية التضامنية بين الشركاء في التنمية.

7- قدم السيد جمال اليافعي، مساعد مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي في جهاز التخطيط والإحصاء القَطري، عرضاً حول تجربة قطر في إعداد الاستعراض الثالث لعام 2021. وركز فيه على الأنشطة التي أجراها الجهاز قبل عملية إعداد الاستعراض وتشمل توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودليل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخاص بإعداد الاستعراضات، والتعرف على بعض الممارسات الجيدة (أستراليا، فنلندا)، والاستفادة من ورشات العمل الإقليمية الهادفة إلى تعزيز القدرات، إلى جانب الاطلاع على بعض التقارير الإقليمية والدولية. وقد تم وضع خارطة طريق وخطة عمل لتنفيذ الاستعراض.

8- ولتعزيز التشاركية على مستوى الجهاز أنشئ فريق عمل متكامل يشمل ممثلين من إدارات التخطيط الاستراتيجي والإحصاء والعلاقات العامة، وجرى العمل على تيسير الاتصال ضمن مجموعات عمل مختلفة وُزعت حسب الأهداف والمهام والمسؤوليات، مع استمرار التعاون مع إدارات الجهاز المختلفة. ولإشراك الأجهزة المختلفة، تم توجيه استمارة إلى أكثر من 30 جهة لطلب بيانات حول التقدم المحرز في تنفيذ المقاصد المرتبطة بكلٍ منها، كما في تحقيق التعافي المستدام والقوي من آثار جائحة كوفيد-19، مع تحديد الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والمبادرات ذات الصلة. كما تم التنسيق والتعاون مع لجنة الإحصاء الاستشارية التي تضم فاعلين من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الأكاديمية إذ عُرضت عليهم المسودة الأولى لجمع ملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

9- وتضمنت الأنشطة التي أُجريت بعد الاستعراض وضع مسودة خارطة طريق وخطة عمل للأنشطة المتوقع تنفيذها، والاستفادة من مرحلة إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2023-2027) التي ستأخذ بالاعتبار التحديات القائمة والفرص المتاحة، ومواءمة الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة. كما لفت السيد اليافعي إلى تشكيل مجلس الوزراء الجديد وإنشاء وزارات جديدة من المتوقع أن يكون لها دور مهم في متابعة عملية تنفيذ الأهداف. أما أبرز التحديات فترتبط بعدم توفر بعض البيانات في السجلات الإدارية أو الحاجة لتحديثها. ويستمر التعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية لتوفير البيانات وتحديثها، كما تدعو الحاجة إلى إجراء مسوح متخصصة لاستخراج بعض المؤشرات مثل المسح العنقودي متعدد المؤشرات. ومن الإنجازات التي ستساهم في إنشاء نظام إحصائي وطني عالي الجودة، اعتماد الإطار الوطني لجودة البيانات الإحصائية الذي يُعَدُّ معياراً موحداً لجميع الأجهزة، وإنشاء منصة (راصد) للربط الإلكتروني مع منتجي البيانات لتسهيل عملية جمع واستيفاء البيانات المطلوبة إلكترونياً من قِبل المخولين في الجهات المعنية.

10- عرضت السيدة منى عصام فايد، مديرة وحدة التنمية المستدامة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، تجربة مصر في إعداد الاستعراض الثالث لعام 2021. وأشارت إلى أن اهتمام مصر بتوطين أهداف التنمية المستدامة هدفه معالجة التفاوتات الجغرافية وهو يتبنى نهج من القاعدة إلى القمة. وركزت على الجهود المبذولة **لإصدار 27 تقريراً خاصاً بالتنمية المحلية في المحافظات** بهدف متابعة الأداء وتوفير البيانات ورصد الفجوات والتوصل إلى التوصيات الملائمة، بالإضافة إلى إصدار مؤشر التنافسية في المحافظات. ثم عددت أبرز التحديات ومنها ما يرتبط بالبيانات، خاصة بعد تفشي جائحة كوفيد-19، وصعوبات التواصل والتشاور الناجمة عن الجائحة. ولمعالجة تحدي التعاون مع أصحاب المصلحة، جرت المشاورات عبر الإنترنت ووُضع نموذج للمدخلات لرصد النتائج وربطها بأهداف التنمية المستدامة وأُنشئت منصة إلكترونية لجمع مدخلات أصحاب المصلحة ما سهّل استمرار التواصل. واعتمدت عملية جمع الإحصاءات على دراسات عن أثر الجائحة

على أهداف التنمية المستدامة وبيانات صادرة عن الجهات الحكومية وجهاز الإحصاء. ومن الممارسات الجيدة التي ذكرتها السيدة فايد إنشاء مرصد لإجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 وربطها بأهداف التنمية المستدامة.

11- تناولت النقاشات موضوع التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة ولا سيما تجربة تونس مع برلمان الطفل، وكذلك تجربة العراق في التعاون مع القطاع الخاص الذي كان شريكاً فاعلاً في تقرير عام 2021 بالرغم من الانطباع السائد بأن التنمية المستدامة هي مسؤولية الحكومة وحدها في حين أنها مسؤولية متعددة الأطراف. وطرح المشاركون أسئلة حول تجربة قطر في استخدام المسوح لجمع المعلومات والبيانات الإضافية. كما تناول النقاش تجربة مصر في ردم الفجوة الرقمية إذ اعتبرت إحدى مسرّعات تنفيذ خطة عام 2030. وتم التطرق إلى مؤشر التنافسية بين المحافظات في مصر وهو لا يزال قيد التطوير، ولا تزال البيانات المستخدمة في احتسابه قيد الدرس، وهو يهدف إلى تحسين الإنتاجية وتطوير سياسات قائمة على الأدلة. كما توقف المشاركون عند المرصد الذي عملت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية على تطويره كأداة لتتبُّع السياسات والإجراءات الصادرة عن الحكومة لمواجهة جائحة كوفيد-19.

باء- الجلسة الثانية: استعدادات الدول العربية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022: المحتوى والعملية

12- خُصصت الجلسة الثانية لعرض استعدادات الدول العربية التي تزمع تقديم استعراضها الوطني الطوعي في عام 2022 والقضايا الرئيسية التي سيتمّ التركيز عليها في الاستعراض.

13- قدم السيد يوب ثونيسن، نائب رئيس فرع السياسات الحكومية والمراجعة في مكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عرضاً مرئياً أشار فيه إلى أن معظم دول العالم سبق وقدّمت استعراضاً وطنياً طوعياً واحداً على الأقل ومن المتوقّع أن تقوم ست وأربعون دولة، منها ست دول عربية، بتقديم استعراضاتها في تموز/يوليو 2022 ليبلغ إجمالي عدد الاستعراضات المقدّمة 186، بعضها للمرة الأولى والبعض الآخر للمرة الثانية والثالثة. وأفاد السيد ثونيسن بأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة قد حُدد موعده خلال الفترة من 5 إلى 15 تموز/يوليو 2022 ولم تحدد بعد آلية انعقاده (افتراضياً أم بالحضور الشخصي). ولفت إلى أن الدول التي ستقدم استعراضها للمرة الأولى سيخصص لها 30 دقيقة لعرض تقاريرها الوطنية، أما الدول التي تقوم بذلك للمرة الثانية أو الثالثة فستعطى وقت لا يتعدى 25 دقيقة. كما حدد أيار/مايو 2022 موعداً لتقديم الرسائل الرئيسية الصادرة عن الاستعراضات وحزيران/يونيو 2022 موعداً لتسليم التقارير الكاملة. وفي الختام، ذكّر السيد ثونيسن بدليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية الذي يصدر كل عام عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتقوم الإسكوا بترجمته وإخراجه باللغة العربية، وشجع الدول على الاسترشاد به في إعداد الاستعراضات الوطنية.

14- قدم السيد ديني داوود، مدير في وزارة المالية والاقتصاد في جيبوتي، مداخلة شرح فيها الإطار العام لاستعدادات دولته للاستعراض الوطني الطوعي الأول. فتحدث عن تجربة جيبوتي باعتمادها "رؤية جيبوتي 2035" منذ عام 2014، وهي استراتيجية جديدة طويلة الأمد للتنمية تم تفعيل مرحلتها الأولى في فترة 2015-2019، بالتركيز على تسريع النمو وتوفير فرص عمل.

15- وبالنسبة لعملية الاستعراض الوطني الطوعي فهي تتم على **أربع مراحل** هي: (أ) توعية أصحاب المصلحة وتعزيز القيادة الوطنية للخطة، إذ نُفِذت حملات وندوات حول أهداف التنمية المستدامة على مختلف المستويات لا سيما على مستوى الوزارات والمناطق، (ب) مواءمة الأهداف الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة

حيث تم تحديد مسؤولية كل وزارة أو جهة عن هدف أو أكثر حسب اختصاصها وأُنيطت بها مهام التوعية ووضع برامج التنفيذ والمراقبة والتقييم، و(ج) اعتماد إطار للنتائج ولرصد التقدم في أهداف التنمية المستدامة وتقييمه، ودمجه ضمن الإطار العام لنتائج تنفيذ الخطة الوطنية، و(د) تعزيز قدرات الرصد والتقييم الإحصائية والمتكاملة للخطة الوطنية وكذلك لأهداف التنمية المستدامة. وأفاد السيد ديني بأن وزارة المالية والاقتصاد، وهي الجهة المنسقة لعملية الاستعراض، تعمل على حشد الموارد لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبأن الاستعراض سيركز بشكل عام على مراجعة التطور الحاصل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الأهداف 4 و5 و14 و15 و17، وهي الأهداف التي يتمحور حولها المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022.

16- استعرض السيد عبد الرحمن محمد شيخ عبدي، منسق أهداف التنمية المستدامة في المكتب الوطني للإحصاء في الصومال، الأنشطة التي يقوم بها المكتب بصفته الجهة المسؤولة عن تنسيق عملية الاستعراض الوطني الطوعي الأولى. وأفاد بأن المكتب يقوم **بتنظيم ورشات عمل وطنية لجميع أصحاب المصلحة** للتشاور والمناقشة. كما أثنى على التعاون الفني القائم بين المكتب والإسكوا في إنشاء منصة إحصائية للرصد والإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وأشار السيد شيخ عبدي إلى أن أبرز التحديات التي تواجه عملية الاستعراض، كما بالنسبة للتنمية المستدامة عموماً، تكمن في نقص الموارد التقنية. وأشار إلى أن الاستعراض الوطني الطوعي سيركز على موضوعي الحد من الفقر وبرامج الحماية الاجتماعية.

17- قدمت السيدة رشا دبوري، رئيسة قسم التنمية المستدامة في إدارة خطط وبرامج التنمية التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، مداخلة حول استعدادات دولتها للاستعراض الوطني الطوعي الثاني في عام 2022. وأكدت على أن الأردن لا يزال ملتزماً بخطة عام 2030 ومبدأ عدم إهمال أحد، وأنه سيتم الانطلاق من نتائج التقرير الأول في عملية الاستعراض الثاني وتحليل التطورات التي حصلت بعد عام 2017. وتطرقت إلى **إطلاق قاعدة البيانات الوطنية** بمساعدة فنية من الإسكوا، ساهمت في توفير بيانات لما نسبته 60 في المائة من المؤشرات. ويستمرّ الأردن بتنفيذ خارطة الطريق لإنجاز خطة عام 2030 بالتنسيق مع كل الجهات الحكومية، ومن ضمن الخطوات التي يجري العمل عليها حالياً إدماج أهداف التنمية المستدامة في المخطط التنفيذي التأشيري 2021-2024 ومن المزمع عقد سلسلة مشاورات مع كل الأطراف المعنية. أمّا بالنسبة للتحديات، فركزت السيدة دبوري على التحديات المرتبطة بالبيانات وتفعيل مبدأ التشاركية وأزمة كوفيد-19 ومعالجة تداعياتها في ظل محدودية الموارد، وبالمقابل أكدت على الجهود المبذولة لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص. ومن المتوقّع أن يتناول الاستعراض الثاني للأردن محاور المخطط التنفيذي التأشيري ومن بينها الإصلاحات الهيكلية ومكافحة الفساد والتحول إلى الاقتصاد الرقمي والأخضر وتحسين الخدمات الاجتماعية.

18- قدمت السيدة سهير فرح، مساعدة منسق الفقر والتنمية المستدامة في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان عرضاً عن استعدادات دولتها للاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2022، وذلك بالنيابة عن السيد أمين صالح يس، وكيل التخطيط الاقتصادي المكلف. وقد لفتت بداية إلى التغيُّرات الهيكلية الحاصلة في إدارة ملف خطة عام 2030 والمتابعة والاستعراض الذي أُسند إلى وزارة المالية والتخطيط بعد أن كان تحت إدارة المجلس القومي للسكان، وتشمل الهيكلية المؤسسية الحالية التعاون أفقياً ما بين الوزارات والتشارك عمودياً مع الحكومات المحلية (الولايات) والأطراف غير الحكومية. ثم أشارت إلى أن السودان قد حدد موضوعي النمو الاقتصادي والسلام كأولويات للتنفيذ وللاستعراض المقبل. كما نوهت باتساق الاستراتيجية الكلية لخفض الفقر (2021-2023) والبرنامج الثلاثي للاستقرار والتنمية الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة. أما التحديات فأبرزها نقص البيانات وضعف القدرات وغياب إطار موحد للمتابعة والتقييم، علماً أنه يتم العمل على معالجتها. وأشادت

بالسياق الوطني المختلف لاستعراض عام 2022 عن استعراض عام 2019 وتحديداً التحولات الديمقراطية والسلمية والاقتصادية التي يشهدها السودان.

19- تناول النقاش التحديات المشتركة التي تواجهها الدول العربية في عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، سواء خلال التجربة الأولى أم التجارب اللاحقة. وأجمع المتحدثون والمتحدثات على أن توفير البيانات ذات الجودة العالية لا يزال التحدي الأكبر الذي تواجهه جميع دول المنطقة، إلى جانب مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الأهداف الوطنية والعمل على رصد التقدم المحرز في تحقيقها.

جيم- الجلسة الثالثة: تحسين بيانات أهداف التنمية المستدامة

20- استعرضت الجلسة الثالثة الأدوات والمنصات التي طورتها الإسكوا والدول العربية بهدف توفير أكبر قدر ممكن من البيانات ذات الجودة والمصداقية العالية، وتضمّنت عروضاً لتجارب عدد من أجهزة الإحصاء الوطنية العربية.

21- قدمت السيدة ندى جعفر، رئيسة وحدة السياسات الإحصائية والتنسيق في الإسكوا، عرضاً بعنوان "تحسين نشر بيانات أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير"، تناولت فيه الوضع الحالي لآليات رصد البيانات وجمعها ومعالجتها واستخدامها. وشرحت دور الإسكوا كحلقة وصل بين اللجنة الإحصائية والدول العربية لمساعدتها على قياس التقدم في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة واستخدام منهجيات ومصادر جديدة ومبتكرة للبيانات، وتنفيذ أنشطة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج إحصاءات رسمية واستخدامها ونشرها، وتوفير منصة إقليمية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في العمل الإحصائي. كما أشارت إلى دعم الدول في إنشاء منصات وطنية لإعداد التقارير. وأضاءت على **منصة رصد أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية** الهادفة إلى توفير معلومات محدثة عن القدرات الإحصائية والبيئية والمؤسسية في كل بلد وتتبع كل من مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولفتت السيدة جعفر إلى المسؤولية المباشرة لأجهزة الإحصاء الوطنية في نشر البيانات الخاصة بمؤشرات خطة عام 2030 وبالتالي تزويد الاستعراض الوطني الطوعي بالبيانات ذات الجودة العالية. وأكدت على ضرورة قيام هذه الأجهزة بالتنسيق مع كل الجهات المعنية بالبيانات ونقاط الاتصال المحددة لكل مؤشر في الوزارات أو المؤسسات المعنية وعلى أهمية التدقيق بجميع البيانات قبل نشرها.

22- عرضت السيدة فاطمة أحمد ابراهيم سالم، الخبيرة الإحصائية في قسم أهداف التنمية المستدامة في إدارة الإحصاءات السكانية والديمغرافية التابعة لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين تجربة بلادها في تحسين بيانات أهداف التنمية المستدامة، مثنية على التعاون الوثيق بين الهيئة والإسكوا منذ مطلع عام 2021، إذ ساهمت الاجتماعات الدورية في التأكد من مصدر البيانات لكلّ مؤشر وطريقة الاحتساب ووحدة القياس. ومن أهم مخرجات هذا التعاون رفع جودة البيانات المنشورة على منصة البحرين والتي ستنشر كذلك على منصة الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وأفادت السيدة سالم بأنه يتم العمل حالياً على مقارنة المؤشرات المتوفرة وطنياً مع تلك المتوفرة لدى الأمم المتحدة على أنها مؤشرات وطنية المصدر من أجل توحيد البيانات على المنصتين. أما بالنسبة **إلى المؤشرات المبنية على المسوح**، فقد تم إعداد قائمة بالمسوح المطلوبة لإدراجها في الخطة الوطنية للمسوح.

23- وأكدت السيدة سالم أن التعاون مع الإسكوا زاد تدفق البيانات خلال فترة شباط/فبراير 2020 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2021 بنسبة 32.6 في المائة. كما تحدثت عن الموقع الإلكتروني الوطني لأهداف التنمية المستدامة الذي تم إنشاؤه لرصد مختلف مؤشرات التنمية المستدامة والمؤشرات الأخرى ذات الصلة وليكون موقعاً مرجعياً

لجميع أفراد المجتمع والمنظمات الدولية. وفي حديثها عن أطر التنسيق، أفادت السيدة سالم بأن اللجنة الوطنية للمعلومات والسكان التي تضم ممثلين من جميع الجهات الحكومية هي الجهة المعنية بمتابعة ملف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وربط الأهداف ببرنامج عمل الحكومة ورؤية البحرين 2030. وتقوم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتنسيق مع الجهات الحكومية لرصد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتوفير الإحصاءات والمعلومات للمنظمات الدولية.

24- قدّمت السيدة ماجدة الجعلي، رئيسة قسم أهداف التنمية المستدامة بالجهاز المركزي للإحصاء في السودان عرضاً أشارت فيه إلى التقريرين اللذين أعدتهما الدولة لتحليل فجوة البيانات (الأول في عام 2017 والثاني في عام 2019) وأشارت إلى أنه يجري الآن إعداد التقرير الثالث. وأكدت أن التقريرين حددا **مسؤولية الجهات المعنية** في توفير البيانات لكل مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة ولفتت إلى التقدم الملحوظ في نسبة توفير البيانات بين التقريرين (من 39 في المائة في عام 2017 إلى 45 في المائة عام 2019). ونوهت السيدة الجعلي بالدعم الذي تقدمه الإسكوا للسودان منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020 خاصة في مجال إنشاء منصة إلكترونية رسمية للبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما استعرضت آليات التنسيق القائم بين الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي كونها نقطة الارتكاز الوطنية لخطة عام 2030، ومع شركاء النظام الإحصائي الوطني لتوفير البيانات من السجلات الإدارية. وختمت السيدة الجعلي عرضها بالإشارة إلى خارطة الطريق التي وضعها الجهاز المركزي للإحصاء من أجل توفير بيانات محدّثة تساعد صانعي القرار في وضع الخطط والسياسات القائمة على الأدلّة.

25- عرض السيد شارمارك محمد فارح، المدير العام في المكتب الوطني للإحصاء في الصومال، جهود المكتب بدعم من الإسكوا في توفير البيانات المطلوبة لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي الأول في عام 2022، مشيراً إلى توفر البيانات لمؤشر واحد على الأقل لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. كما شدد على التزام الصومال بمواءمة الخطة التنموية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وسعيها إلى سد الفجوات الإحصائية من خلال **إجراء المسوح المساعدة**. وأشار السيد فارح إلى الجهود المبذولة لإشراك مختلف أصحاب المصلحة في عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي ولا سيما المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالنسبة للتحديات، لفت السيد فارح إلى محدودية القدرة الإحصائية الوطنية والموارد المالية، بالإضافة إلى تبعات جائحة كوفيد-19 التي عرقلت تنفيذ المبادرات المخطط لها. وعن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لمعالجة هذه التحديات، أشار السيد فارح إلى التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى على المستوى القُطري لجمع البيانات، والتخطيط المشترك للاستفادة من الموارد المتاحة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعقد الاجتماعات أثناء الجائحة.

26- تناول النقاش موضوع بروتوكولات التعاون القائمة بين أجهزة الإحصاء والمنظمات الدولية، وكذلك المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرات الدول في إدارة جمع البيانات وتشاركها، كونه تحدياً كبيراً على المستوى الوطني ولا بد من معالجته لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية الفعالة ولصياغة سياسات قائمة على الأدلة والبيانات الموثوقة بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

دال- الجلسة الرابعة: من أجل استعراضات وطنية طوعية أكثر فعالية: التقييم كمكمّل للرصد

27- ناقشت الجلسة الرابعة موضوع التقييم كعنصر مكمّل للرصد، وأهميته في زيادة فائدة الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتخللها عرضٌ لعدد من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

28- قدّمت السيدة أرانزازو غيلن مونتيرو، مسؤولة الحوكمة والإدارة العامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عرضاً حول استخدام التقييم كأداة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان المساءلة، سلطت من خلاله الضوء على بعض الممارسات الجيدة التي حدّدها التقرير العالمي عن القطاع العام لعام 2021. واستناداً إلى أمثلة من بلدان مختلفة من خارج المنطقة العربية، تطرقت السيدة مونتيرو إلى التحديات الكبيرة القائمة في **ربط عملية متابعة واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعمليات الرصد والمساءلة الوطنية الأخرى**، وفي كيفية الاستفادة منها لتوجيه صنع السياسات وإتاحة الفرص لإشراك أصحاب المصلحة. وشدّدت على أهمية دور البرلمانات والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والجهات غير الحكومية في **تقديم تقييمات مستقلة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي مساءلة الحكومات** بهذا الشأن.

29- ولحظت السيدة مونتيرو أنَّ تقديم التقارير المنتظمة إلى البرلمانات محدود بشكل عام وأنَّ البرلمانات اعتمدت أطراً مؤسسية مختلفة للرقابة التشريعية على أهداف التنمية المستدامة. كما أنه لم يتم دمج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رسمياً في معظم البلدان في أنظمة متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، لكنها، ومن خلال عمليات التدقيق التي أجرتها، قدمت معلومات قيمة حول الآليات المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة وأداء أنظمة المتابعة والاستعراض. وتختلف مستويات مشاركة الجهات غير الحكومية في تقديم تقييمات مستقلة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع قيامها في بعض الدول بإعداد تقارير موازية (تقارير الظل) أو المساهمة في إعداد تقارير المراجعة الوطنية الطوعية. وختمت السيدة مونتيرو بالتأكيد على أهمية اتباع نهج تراكمي لرصد أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها وتقييمها، وربط أنظمة الرصد والتقييم لأهداف التنمية المستدامة بالنُظُم الوطنية للرصد والتقييم ووضع جداول زمنية واضحة للتنفيذ وتوفير الموارد اللازمة، وتطوير آلية لإشراك هيئات الرقابة والجهات الفاعلة غير الحكومية في عمليات التقييم، وتعزيز الاستخدام المنهجي للنتائج في عمليات صنع السياسات من خلال مواءمة عمليات الرصد والتقييم مع دورات التخطيط المختلفة لضمان توفر المعلومات في الوقت المناسب.

30- عرض السيد أدريان موريرا مونيوز، المستشار في المكتب الوزاري في كوستاريكا، تجربة بلاده في تقييم برامج التنمية ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبادئ خطة عام 2030. وأكد على أهمية وجود مؤشرات واضحة ومعلومات إدارية جيدة للقيام بالرصد والتقييم، وعلى ضرورة مواءمة خطط التنمية مع المؤشرات الوطنية لتقييم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أشار إلى أن التقييم عنصرٌ أساسي للمساعدة في تحديد ما إذا كانت برامج التنمية تحقق التغيير التحويلي المنشود في خطة عام 2030. وسلَّط الضوء على **أنواع التقييمات المختلفة** مع التركيز على تجارب مختارة قامت بها كوستاريكا، قيمت من خلالها تصميم برامج التنمية والجداول الزمنية وعمليات التنفيذ والنتائج والآثار المحققة. كذلك قيمت مدى نجاح هذه البرامج في تحقيق مقاصد وأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة ومبادئ خطة عام 2030 المتعلقة باتساق السياسات وعدم إهمال أحد. كما عملت على تعزيز النهج التشاركي في عمليات التقييم لضمان مساهمة مختلف أصحاب المصلحة في تقديم وتلقي الخدمات وعدم حصرها في المؤسسات العامة.

31- عرض السيد سامي بيركالا، الأمين العام للجنة الوطنية للتنمية المستدامة في فنلندا تجربة بلاده في إعداد تقييم مستقل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشدد على التزام بلده السياسي بخطة عام 2030 ومواءمة التقييم مع الدورة الانتخابية والسياسية، **ما يتيح استخدام نتائجه في إعداد البرنامج السياسي للحكومة**. وبعد الإشارة إلى ركيزتي عمل الاستدامة في فنلندا، وهما الحكومة والمجتمع بأكمله، والآليات المؤسسية القائمة لكل ركيزة، تحدث بالتفصيل عن عملية التقييم في فنلندا. فأوضح أنَّ قرار تقييم سياسة الاستدامة الوطنية خلال الفترة 2018-2019 ونشر نتائجها وتوصياتها في الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية وإعداد برنامج الحكومة كان قد ضُمِّن في خطة تنفيذ الأجندة الوطنية 2030 التي أُعدت في عام 2017، وهي الوثيقة الرئيسية لعمل فنلندا بشأن خطة

عام 2030. وأتاح التقييم الذي أُعد على أساس تشاركي إجراء مناقشات بشكل مستمر بين فريق التقييم والوزارات وأصحاب المصلحة الآخرين حول الأسئلة التي ينبغي طرحها ونتائج التقييم. كما مكّنت المواءمة بين عمليات التخطيط والتقييم تضمين برنامج الحكومة الحالي العديد من القضايا التي أوصى بها التقييم، واستخدام المعلومات الناتجة منه في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2020. وأفاد السيد بيركالا بأنَّ فنلندا قامت بتحديد دورة منتظمة للتقييمات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد تمَّ إدراج تقييم جديد خلال الفترة 2022-2023 في خطة تنفيذ الأجندة الوطنية 2030 التي نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

32- قدمت السيدة سوكورو بروس، نائبة مدير الدراسات والتحليل في أمانة الدولة لخطة عام 2030 في إسبانيا عرضاً عن تجربة دولتها. وأكدت على التزام حكومة إسبانيا على أعلى مستوى بتنفيذ خطة عام 2030، مسلطةً الضوء على الهيكل الإداري الذي تمَّ إنشاؤه. كما ركزت على خطة العمل التي وُضعت في عام 2018 لهذا الغرض، والتي ضُمنت في الاستعراض الوطني الطوعي الأول، وقد اعتُمِدت كخطة انتقالية ريثما يجري تطوير استراتيجية للتنمية المستدامة، وقُدمت في عام 2021 في الاستعراض الوطني الطوعي الثاني. وأوضحت السيدة بروس أنَّ الاستراتيجية تحدد الإجراءات المطلوبة على المديين المتوسط والطويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم إهمال أحد، وتتضمن إطاراً طموحاً لرصد التقدم المحرز وتقييمه وتحديد الإصلاحات اللازمة لتحقيق الأهداف والمؤشرات الوطنية التي وُضعت بالتعاون الوثيق مع المعهد الإحصائي الوطني. وأشارت إلى مشاركة الكيانات على المستوى المحلي ومناطق الحكم الذاتي في صياغة الاستراتيجية وإعداد التقارير المرحلية حول تنفيذها، وإلى تمثيلها في الهيكل الإداري لخطة عام 2030. كما أشارت إلى تمثيل البرلمان الإسباني أيضاً وهو أمر مهم نظراً لدوره التشريعي والرقابي. وسيتم تنفيذ تقييم شامل في عام 2024 لتحديد مدى الالتزام بالاستراتيجية والتعديلات اللازمة لدعم تنفيذها. وختمت مشيرةً إلى الجهود التي بُذلت منذ عام 2019 **لمواءمة الميزانية مع خطة عام 2030** وتقرير المواءمة الأول الذي صدر في عام 2021.

33- ركَّز النقاش على كيفية إدارة عملية التقييم بشكل وافٍ وتحقيق التوازن بين التوسّع في مشاركة أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين من جهة، وكفاءة الإنجاز من جهة أخرى. وأشار المشاركون إلى أهمية **وضع هيكل وميزانية للتقييمات** لإجراء مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة والاتفاق على تركيبة تمثّل جميع القطاعات، وكذلك إلى أهمية التوسع التدريجي في المشاركة وتقاسم المسؤوليات في تنفيذ عمليات التقييم واستخدام النتائج المنبثقة عنها. وسلّطوا الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في الضغط على الحكومة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الجهات القائمة بعمليات التقييم، كما ناقشوا مسألة اختيار المؤشرات وأهمية تكييف المؤشرات الوطنية مع الأطر الدولية وتحقيق التآزر بين خطط التنمية المتعددة. وتم التأكيد على إمكانية ربط التقييمات بمقاصد ومؤشرات محددة أو متعددة من أهداف التنمية المستدامة وتناولها في نفس الوقت مؤشرات من خطط تنموية أخرى.

هاء- الجلسة الخامسة: تعزيز المساءلة: الأجهزة العليا للرقابة ودورها في عملية الاستعراض الوطني الطوعي

34- سلّطت الجلسة الخامسة الضوء على دور الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية وجهودها في متابعة تنفيذ خطة عام 2030 ورصد التقدم المحرز.

35- عرض السيد نجيب القطاري، الأمين العام للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) دور المنظمة في مساندة الحكومات العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة. وأكد على حرص المنظمة على عرض قصص النجاح في هذا المجال ودراسة أهم

التحديات والصعوبات التي تواجهها الأجهزة الأعضاء أثناء العمل الرقابي حول الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تشكّل وسيلة من أبرز وسائل تبيان إنجاز الدولة في تحقيق التنمية المستدامة. كما أكد أن المنظمة تعطي الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إذ تسعى جاهدة لتضمين هذه الأهداف في مخططاتها واستراتيجياتها.

36- قدّم السيد محمد بن حمدان بن سعيد بن حمد الجابري، خبير تدقيق الحسابات في جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في عُمان، مداخلة حول دور الأجهزة الوطنية للرقابة العليا في متابعة ومراجعة خطة عام 2030، مبرزاً أن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) قد حدّدت هذا الدور في أربعة مجالات رئيسية هي: (أ) تقييم جهوزية الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، (ب) الرقابة على الأداء في تنفيذ هذه الأهداف، (ج) المساهمة في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، (د) الاضطلاع بدور نموذجي في موضوع الشفافية والمساءلة في تنفيذ مهامها.

37- وقدم السيد الجابري لمحة حول لجنة الرقابة على التنمية المستدامة في الأرابوساي التي تقوم بتقديم أدلة ووضع معايير خاصة بالتدقيق بأهداف التنمية المستدامة. وأكد على أهمية تضمين الاستعراضات الوطنية الطوعية بيانات موثوقة ومفيدة كوسيلة شفافة للتعبير عن التزام الدولة بخطة عام 2030. كما أشار إلى العوائق التي تحول دون تنفيذ الدول لأهداف التنمية المستدامة، مسلطاً الضوء على **القيمة المضافة للأجهزة** في تقديم التوصيات حول إدماج الأهداف ضمن الخطط الوطنية، وتحديد المسؤوليات والموارد، وتطوير النُظُم الإحصائية الوطنية. وختم السيد الجابري مداخلته باقتراح للدول حول إمكانية عرض تقرير الاستعراض الوطني الطوعي على الجهاز الرقابي الوطني للتأكد من صحة البيانات وذلك قبل عرضه على المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك، واقترح إدراج هذا الإجراء في دليل الأمم المتحدة لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية.

38- عرض السيد علي خضير سمير، مدير قسم الدراسات في ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق، التحديات والدروس المستفادة في عمليات التدقيق التي أجراها الديوان في مساعيه لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فأعطى مثالاً عن تدقيق الهدف السادس الخاص بالمياه الذي تقوده وزارتا الموارد المائية والبلديات والاشغال العامة. وبالنسبة لآلية متابعة التوصيات، **فتُحدد مدة تسعين يوماً كإطارٍ زمني** للإجابة على استنتاجات التقارير الصادرة عن الجهاز الرقابي وتزويد الجهات المعنية بخطة عملية لتنفيذ التوصيات وإعلام الديوان بها والانتقال إلى المراحل التالية. ومن بين أبرز الصعوبات والتحديات التي تعترض تنفيذ التوصيات، مسألة التمويل التي تعثرت بسبب الأزمة الاقتصادية وتبعات جائحة كوفيد-19، وضعف الإمكانيات، والتأخر في إصدار التشريعات القانونية. أما بالنسبة إلى الدروس المستفادة فكان من أهمها تطبيق منهجية التدقيق وفق أسلوب البرامج والسياسات، وتشخيص السياسات والنُظُم وإدارة العمليات، وكشف الانحرافات السلبية والإيجابية، ووضع مقترحات لمعالجة أوجه الانحراف والإسراف ورسم السياسات السليمة لمواجهة أي حالات مماثلة قد تحدث مستقبلاً، والتواصل الفعّال والمستمر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

39- قدّم السيد علي الهزيم، مدقّق في ديوان المحاسبة في الكويت، تجربة الديوان، فأفاد بأنه يشارك بصفة عضو مراقب في اللجنة التوجيهية التي شُكّلت في عام 2017 لمتابعة أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه تم تحديد أربعة مداخل يتم العمل عليها وأولها التركيز على الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، قام ديوان المحاسبة بعدة خطوات شملت إعداد خارطة طريق من قِبل الإدارة التدريبية لتتبُّع وسائل وآليات مخصصة لتوعية المدققين في الديوان وبناء قدراتهم، ومن ثم تشكيل فريق مختص من ديوان المحاسبة لتحقيق رقابة فعالة وشاملة. ثم عرض السيد الهزيم نتائج أعمال الديوان التي حققت **أهداف نشر الوعي والتدريب المهني في تدقيق أهداف التنمية المستدامة**. ولفت إلى الشراكة مع المنظمات العربية والدولية حيث حصل

الديوان على رئاسة لجنة الرقابة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وشارك في البحث الثاني عشر للمنظمة المتعلق بالتدقيق بأهداف التنمية المستدامة باستخدام البيانات الضخمة (big data). وأفاد بأنه بعد تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الأول للكويت في عام 2019، قام ديوان المحاسبة بإعداد تقرير مفصل تضمّن ملاحظات حول الاستعراض، كما تم إنشاء قاعدة بيانات لأهداف التنمية المستدامة عن طريق شبكة الديوان.

40- عرض السيد عاصم لوقا، رئيس قطاع الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر، تجربة بلاده. فتطرق إلى التحديات والفرص والجهود المبذولة في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2018، لافتاً إلى أنه تم عقد سلسلة من حلقات العمل مع أصحاب المصلحة ليعكس الاستعراض الجهود الهائلة التي بذلتها جميع الأطراف من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام 2030. وقد حدد التقرير الوطني الطوعي عام 2018 أربعة تحديات في تحقيق خطة عام 2030 وهي البيانات والتمويل والحوكمة والنمو السكاني. وأشار السيد لوقا إلى ما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهة تلك التحديات، وإلى تحديث رؤية مصر 2030 من خلال نهج تشاركي، مؤكداً أن مصر أولت اهتماماً كبيراً لتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات لمعالجة التفاوتات الجغرافية، وتحقيق النمو الشامل للجميع وعدم إهمال أحد من خلال مبادرة "حياة كريمة". ويضطلع الجهاز بدورٍ رقابي للتحقق من مدى تحقيق البرامج لأهدافها ومستويات الإنجاز المحققة **ومدى الالتزام باللوائح والقوانين** في هذا الشأن. كما يجري تقييماً للتحديات التي تعترض عملية التنفيذ ويقوم بدراسة الفرص واقتراح الحلول المناسبة والتوصيات وذلك بهدف وضع الأمور على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

41- تناول النقاش مسألة الربط بين تقارير الرقابة على الجهوزية وعملية الاستعراض الوطني الطوعي. وتّم التأكيد على أهمية دور أجهزة الرقابة والأرابوساي في عملية الاستعراض الوطني الطوعي ليس فقط كمراقب وإنما كشريك استراتيجي يوفر التوجيهات والملاحظات التي تساعد المعنيين في عملية إعداد التقارير، ويراجع التقارير بصورة غير مباشرة للتأكد من البيانات وتوثيقها. واقتُرح بأن تصدر الأمم المتحدة توصيات حول تعزيز دور أجهزة الرقابة في عملية الاستعراض، كما تم اقتراح تطبيق الرقابة على المؤشرات وليس فقط على مسار إعداد الاستعراض.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها

42- أشرف الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، على تنظيم ورشة العمل الإقليمية الخامسة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، التي عُقدت بشكل افتراضي يومَي 20 و21 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

باء- الافتتاح

43- افتُتحت أعمال ورشة العمل في فترة ما بعد الظهر من يوم الأربعاء 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وألقت كل من السيدة أيرينا زوبشفيك، رئيسة فرع السياسات الحكومية والمراجعة في مكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والسيدة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، والسيدة ميساء يوسف،

رئيسة الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بالنيابة في الإسكوا، كلمات ترحيبية بالحضور، أكّدن فيها على التمسّك بالشراكة بين الجهات الثلاث في تنظيم هذه السلسلة من ورشات العمل الإقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية كونها توفر مساحة للدول العربية لتبادل المعرفة والتعلم من الأقران وتعطي فرصة لتعزيز الحوار والتعاون بين الدول من أجل تحسين الاستعراضات في المنطقة العربية. كما قدّمت السيدة زوبشفيك ضمن كلمتها لمحة عن نتائج المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة لعام 2021.

جيم- المشاركون

44- حضر الندوة مئة وثمانية عشر مشاركاً ومشاركةً من ضمنهم ممثلون عن أربعة عشر بلداً عربياً هي الأردن والبحرين وتونس وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعُمان ودولة فلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. كما حضر الندوة مشاركون ومشاركات من أجهزة الرقابة الوطنية ومنظمة الأرابوساي ومنظمات المجتمع المدني ومكاتب المنسّقين المقيمين للأمم المتحدة وبعض وكالات الأمم المتحدة في عدد من الدول العربية، وممثلون وممثلات من كل من إسبانيا وفنلندا وكوستاريكا، بالإضافة إلى الجهات الشريكة في تنظيم ورشة العمل أي الإسكوا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (قائمة المشاركين). وقد بلغت نسبة مشاركة النساء 54 في المائة من مجموع المشاركين.

دال- جدول الأعمال

45- فيما يلي ملخص لجدول الأعمال:

(أ) الكلمات الافتتاحية؛

(ب) الجلسة الأولى، مراجعة مفصّلة للاستعراضات الوطنية الطوعية العربية لعام 2021: التحديات والدروس المستفادة؛

(ج) الجلسة الثانية، استعدادات الدول العربية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022: المحتوى والعملية؛

(د) الجلسة الثالثة، تحسين بيانات أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) الجلسة الرابعة، من أجل استعراضات وطنية طوعية أكثر فعالية: التقييم كمكمّل للرصد؛

(و) الجلسة الخامسة، تعزيز المساءلة: الأجهزة العليا للرقابة ودورها في عملية الاستعراض الوطني الطوعي؛

(ز) ملاحظات ختامية.

هاء- الوثائق

46- للاطلاع على قائمة الوثائق، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للإسكوا، https://www.unescwa.org/ar/events/ورشة-العمل-الإقليمية-الخامسة-حول-الاستعراضات-الوطنية-الطوعية-في-المنطقة-العربية.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- الدول العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة لمياء الزعبي
مدير إدارة الخطط والبرامج التطويرية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة رشا دبوري
رئيسة وحدة أهداف التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد خلف
مدير وحدة التنمية المستدامة
دائرة الإحصاءات العامة

السيد محمد عياصره
احصائي
دائرة الإحصاءات العامة

مملكة البحرين

السيدة فاطمة أحمد إبراهيم سالم
إحصائية، قسم أهداف التنمية المستدامة
إدارة الإحصاءات السكانية والديمغرافية
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الجمهورية التونسية

السيد بلقاسم عياد
رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية
وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار

السيدة مباركة بنت حسن طالب
مديرة عامة
وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار

السيدة أحلام بوشيبة
كاهية مدير
وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار

السيد محمد ماهر المؤدب
مدير مساعد
وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

السيد ديني علي داوود
مدير مصلحة البرمجة والتقييم
وزارة الاقتصاد

جمهورية السودان

السيدة سميرة احمد
مساعد مدير التخطيط
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

السيد ام سلمي الأمين
مدير الإحصاء والتعليم التخطيطي
وزارة التربية والتعليم

السيدة إخلاص الأمين
مديرة
وزارة التجارة والتموين

السيدة منال حسن
مدير
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد عبد الخالق عبد اللطيف وداعة الله مالك
مدير الإدارة العامة للسياسات والتخطيط
وزارة الحكم الاتحادي

السيدة علوية عبد الحميد
مدير وحدة التطوير الاداري والجودة
وزارة الري والموارد المائية

السيد تيسير فضل المولى
مهندس
وزارة الري والموارد المائية

السيدة منى محمد
مدير إدارة التخطيط والتقييم
وزارة الري والموارد المائية

السيدة أميرة إبراهيم أحمد
رئيس قسم قاعدة بيانات سوق العمل
وزارة العمل والإصلاح الإداري

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

جمهورية السودان (تابع)

السيدة سكينة محمد خير
رئيس قطاع التنمية الاجتماعية
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيد محمد عبد العزيز الطاهر
مفتش مالي
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيدة سهير فرح
مساعد مفتش
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيدة اخلاص عبد الراضي
مفتش أول
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيدة ألاء عبد الحليم الحسن
مفتش أول
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيدة انتصار إبراهيم حاج التوم
مساعد مدير
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيدة نُهى طاها
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيدة ماجدة محمد الجعلي حمد
رئيسة قسم التنمية المستدامة/نقطة الارتكاز الوطنية
لأهداف التنمية المستدامة
الجهاز المركزي للإحصاء

السيدة وصال حسين عبدالله
أمين عام
المجلس القومي للسكان

السيد عبد الرحمن الخليفة
مدير إدارة البحوث والمعلومات
المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية

السيدة عزة أحمد الطيب
مفتش بيئي
المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية

الجمهورية الديمقراطية الصومالية

السيد شارمارك محمد فارح
مدير عام
المكتب الوطني للإحصاء

السيد عبد الرحمن محمد الشيخ عبدي
منسق أهداف التنمية المستدامة
المكتب الوطني للإحصاء

السيد عبد الرزاق كاري
ديمغرافي
المكتب الوطني للإحصاء

السيد أحمد إسماعيل
المكتب الإحصائي الصومالي الوطني

جمهورية العراق

السيدة مهى الراوي
مديرة عامة لدائرة التنمية البشرية
وزارة التخطيط العراقية

السيدة بان العكيلي
خبير
وزارة التخطيط العراقية

السيدة خولة محمد
وزارة التخطيط العراقية

السيدة زينب طارق
وزارة التخطيط العراقية

السيد ساهر عجيلي
وزارة التخطيط العراقية

السيد محمد السيّد
وزارة التخطيط العراقية

السيدة هاله هادي
وزارة التخطيط العراقية

السيدة وجدان الشماري
دائرة التنمية الإقليمية والمحلية
وزارة التخطيط العراقية

سلطنة عُمان

السيدة انتصار بنت عبد الله بن مبارك الوهيبية
مدير عام التخطيط التنموي
وزارة الاقتصاد

السيدة منى الجابري
مدير دائرة دعم وتقييم القطاعات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيدة هنادي المحذورية
محللة شؤون اقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيدة نادية بنت راشد الشكيلي
دائرة التنمية الإنسانية
وزارة الاقتصاد

السيدة سعاد أمبوسعيدي
وزارة الاقتصاد

دولة فلسطين

السيد مصطفى خواجة
مدير عام المراقبة الإحصائية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

دولة قطر

السيد جمال اليافعي
مساعد مدير قسم التخطيط الاستراتيجي
جهاز التخطيط والإحصاء

الجمهورية اللبنانية

السيدة علا محمد الصيداني
خبيرة اقتصادية ومستشارة لأهداف التنمية المستدامة
رئاسة مجلس الوزراء/اللجنة الوطنية لأهداف
التنمية المستدامة

دولة ليبيا

السيد طاهر بالحسن
رئيس لجنة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط

السيد صابر غدورة
عضو في لجنة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط

جمهورية مصر العربية

السيدة منى عصام فايد
رئيسة وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة لورين حبيب
محلل سياسات أول، وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المملكة المغربية

السيد جمال ايت موحا
رئيس قسم البرامج الاجتماعية
المندوبية السامية للتخطيط

السيد محمد مقطيط
رئيس قسم الدراسات والتخطيط
قطاع البيئة

باء- الدول غير العربية

مملكة اسبانيا

السيدة سوكورو بروس
نائبة مدير الدراسات والتحليل
أمانة الدولة لخطة عام 2030

جمهورية فنلندا

السيد سامي بيركالا
أمين عام
اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

جمهورية كوستاريكا

السيد أدريان موريرا مونيوز
مستشار
المكتب الوزاري

جيم- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

المنظمة الدولية للهجرة

السيدة كريستينا أوستيبو
المملكة الأردنية الهاشمية

السيد نيكلاس اموند
المملكة الأردنية الهاشمية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UN-DESA)

السيدة أرانزازو غيلن مونتيرو
مسؤولة الحوكمة والإدارة العامة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيدة سابين صقر
منسقة التنمية الإقليمية
مملكة البحرين

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

السيد فاسيح دافاليبي
المملكة الأردنية الهاشمية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة ندى جعفر
رئيسة وحدة السياسات الإحصائية والتنسيق

السيد خواكين ساليدو ماركوس
مساعد مسؤول إدارة البرامج

السيدة نادرة البزري
مساعدة في مجال الدعم الفني للدول

السيدة ريتا وهبه
مساعدة في الشؤون الاقتصادية

السيدة أراز نشاليان
مساعد الشؤون الاقتصادية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد رائد الزهراوي
المملكة الأردنية الهاشمية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

السيد لويس هيريرا
الولايات المتحدة المكسيكية

مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة

السيد ريدان السقاف
الإمارات العربية المتحدة

السيد توفيق النحلاوي
مسؤول في إدارة البيانات ومتابعة النتائج والتقارير
الجمهورية العربية السورية

السيد نيكولاس جينارد
قائد الفريق
جمهورية جيبوتي

السيد دانون غنيزال
اقتصادي
جمهورية جيبوتي

السيد إريك أوفرفيست
جمهورية جيبوتي

السيد أحمد عبدي
مسؤول مكلف بإعداد التقارير، إدارة البيانات ورصد النتائج
جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد موسى إليمان سال
مسؤول عن الشراكة وتعبئة الموارد التنموية
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة (تابع)

السيدة نازيا شوثيا
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيدة ساره ويهيرموليز
جمهورية ألمانيا الاتحادية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيدة هانا يورايدي
المملكة الأردنية الهاشمية

السيد فيكرام شيتري
المملكة الأردنية الهاشمية

دال- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

السيد نجيب القطاري
أمين عام منظمة الأرابوساي
الجمهورية التونسية

السيد منجي الحمامي
وكيل دولة/مشرف عام
محكمة المحاسبات التونسية

السيد حسام الدين القزي
قاض بمحكمة المحاسبات التونسية
الأمانة العامة للأرابوساي (مكلف بمهمة)
الجمهورية التونسية

السيدة كوثر جعفر
قاضية
محكمة المحاسبات التونسية

السيد زياد الخطيب
معاون مدير دراسات
الهيئة المركزية للرقابة المالية
الجمهورية العربية السورية

السيدة تغريد علم
مديرة العلاقات العامة والتدريب والتأهيل
الهيئة المركزية للرقابة المالية
الجمهورية العربية السورية

السيدة رجاء محمد
مدير مراجعة
ديوان المراجعة القومي
جمهورية السودان

السيدة رشا جبارة
مراجع أداء
ديوان المراجعة القومي
جمهورية السودان

السيد علي خضير سمير
مدير قسم الدراسات الفنية والبحوث
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
جمهورية العراق

السيد محمد بن حمدان بن سعيد بن حمد الجابري
خبير تدقيق حسابات
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
سلطنة عُمان

السيد صالح مصلح
مدير عام الرقابة على قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية
ديوان الرقابة المالية والإدارية
دولة فلسطين

السيد عادل الصرعاوي
نائب الرئيس
ديوان المحاسبة الكويتي

السيد علي الهزيم
مدقق رئيسي
ديوان المحاسبة الكويتي

السيدة آية أوحيدة
عضو لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
ديوان المحاسبة الليبي

السيد محمد أبو زيد
مدير عام
الجهاز المركزي للمحاسبات
جمهورية مصر العربية

الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (تابع)

السيد عاصم لوقا
رئيس قطاع
الجهاز المركزي للمحاسبات
جمهورية مصر العربية

السيد خالد بسيوني
رئيس قطاع
الجهاز المركزي للمحاسبات
جمهورية مصر العربية

السيدة ماي مالك
الجهاز المركزي للمحاسبات

السيد أحمد هرموش
ديوان المحاسبة
المملكة المغربية

السيدة شذى عطاء
نائب مدير عام الشؤون الإدارية
رئاسة الجهاز المركزي للرقابة
الجمهورية اليمنية

السيد محمد بشعيب
الجهاز المركزي للرقابة
الجمهورية اليمنية

المركز القومي للسلام والتنمية

السيد مهند عرابي
منسق برامج
جمهورية السودان

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة ملاذ عبد العزيز
مدير إدارة التدريب والبناء المؤسسي
جمهورية السودان

السيدة آمال علي
مدير إدارة حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة
جمهورية السودان

هاء- الجهات المنظمة

جامعة الدول العربية

السيدة ندى العجيزي
مديرة
التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيد محمد عبد المقصود حسن
باحث تنمية مستدامة
التنمية المستدامة والتعاون الدولي
جمهورية مصر العربية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UN-DESA)

السيدة إيرينا زوبشيفيك
رئيسة قسم السياسات الحكومية والمراجعة

السيد يوب ثونيسن
نائب رئيس قسم السياسات الحكومية والمراجعة

السيد فريدريك سولتاو
مسؤول أول تنمية مستدامة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)/الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

السيدة ميساء يوسف
رئيسة (بالنيابة)

السيدة جنى البابا
مسؤولة التنمية المستدامة

السيدة منى فتاح
مسؤولة التنمية المستدامة

السيدة هانيا صبيدين ديماسي
مساعد باحث أول

السيدة لارا الخوري
مساعد باحث أول

السيدة سارة كعيكاتي
مساعدة مشروع

السيدة صبحية كبارة
مساعدة إدارية